

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

الدكتور عباس طاهر

جامعة مستغانم

ط.د مسعد نذير

جامعة مستغانم

ملخص:

تعالج هذه الدراسة مسألة تحديد المفهوم العام للعدالة الانتقالية والدور الهام الذي تلعبه في سبيل بناء أسس ومقومات الديمقراطية، كما تم تسليط الضوء أيضا على التداخل الموجود بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي استنادا إلى بعض التجارب الدولية في مجال الانتقال الديمقراطي خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي يشهدها الوطن العربي بما يسمى « الربيع العربي » والتحديات التي يمكن أن تواجهها الدول المعنية بذلك من أجل انتقال ديمقراطي ناجح يرسخ لاحترام حقوق الإنسان، وقيم ومبادئ الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: العدالة الانتقالية، الديمقراطية، تجارب العدالة الانتقالية.

Abstract:

This study deals with the issue of transitional justice and its role in embodying the principles of democracy, and the type of relationship between transitional justice and democratic transition, based on some international experiences, especially in light of the arab state in the recent period (Arab Spring), and the challenges of successful democratic transition based on respect for human rights, values and principles of democracy.

Key words: transitional justice, democracy, transitional justice experiences.

مقدمة:

قد كان سائدا أن العدالة تعنى فقط بإحقاق الحق وإعادته لأصحابه مع ضمان تعويض الضحايا "العدالة التقليدية"، لكن في ظل التطورات التي شهدها العالم في فترة سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن ظهر ما يسمى « بالعدالة الانتقالية » التي اهتمت أساسا بالفترات الانتقالية وارتبط مفهومها بتحقيق الانتقال الديمقراطي الناجح بإرساء قيم ومبادئ الديمقراطية مع ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجتمعات ما بعد الصراع، والأكثر من ذلك تم اعتبار العدالة الانتقالية والديمقراطية حتميات تعزز كل منهما الأخرى، في هذا الصدد يمكن القول أن

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

المنطقة العربية نتيجة ما يسمى « بالربيع العربي » أصبح الاهتمام يتزايد حول كيفية تحقيق تحول ديمقراطي ناجح خاصة وأن الاعتماد على استراتيجيات تحقيق العدالة الانتقالية في الفترات الانتقالية يتطلب فهما موسعا لمفهوم العدالة الانتقالية، مع ضرورة الاقتناع أنه لا يوجد نموذج أو نماذج عالمية يمكن اسقاطها على الأوضاع الحاصلة في أي دولة تمر بمرحلة انتقالية لأن كل دولة لها ظروف وأوضاع خاصة بها تتلاءم مع بيئتها، لكن يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق العدالة الانتقالية من حيث استخلاص الدروس بالوقوف على الاختلالات من أجل اجتنابها مع الأخذ بالنجاحات المحققة.

الإشكالية:

دور العدالة الانتقالية في تكريس الديمقراطية موضوع أثار جدلا واسعا على الصعيدين القانوني والسياسي، وعلى هذا الأساس ينبغي طرح العديد من التساؤلات التي تتلخص كالآتي:

- هل توجد عدالة انتقالية كمفهوم؟ وما هي استراتيجيات تحقيقها؟
- هل العدالة الانتقالية توفر مناخ القطيعة مع انتهاكات حقوق الإنسان، وما مدى مساهمتها في تحقيق التحول الديمقراطي لدى المجتمعات التي تمر بفترة انتقالية؟
- في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الوطن العربي أو بالأحرى دول ما يسمى بالربيع العربي، ما موقعها ضمن مفهوم العدالة الانتقالية؟ سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تسليط الضوء أولا حول الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية "المحور الأول"، ثم سنتطرق إلى دور العدالة الانتقالية في تكريس مفهوم الديمقراطية "المحور الثاني".

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية

أولا: مفهوم العدالة الانتقالية:

إن ضبط تعريف لمصطلح العدالة الانتقالية استعصى على العديد، خاصة فيما يتعلق بالمقطع الثاني منه « الانتقالية »⁽¹⁾، لكن بالرغم من ذلك تم الاستقرار على مفهوم واضح للعدالة الانتقالية باعتبارها مجموعة من الأساليب والآليات التي تستخدمها الأمة لتحقيق العدالة في فترة انتقالية وهذا يختلف عن العدالة التقليدية، بحيث أن الفترة الانتقالية تنشأ غالبا بعد الخروج من الصراع سواء كان داخلي مسلح، أو انتهاء حقبة من الحكم السلطوي

¹ - مروة نظير، العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية، الشبكة العربية العالمية، 2011/05/10، على الموقع:

<http://www.globalarabnetwork.com>.

تاريخ الاطلاع: 2017/01/29 بتوقيت : 14:05

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

القمعي والمروءة بمرحلة التحول الديمقراطي، كذلك ممكن أن تكون فترة ناجحة عن التحرر من احتلال أجنبي باستعادة الحكم الذي يتطلب كما هو معلوم القيام بإجراءات إصلاحية مع جبر الضرر عن مختلف الانتهاكات الخطيرة التي مست الحق الإنساني⁽¹⁾.

على أساس ما تقدم، مفهوم العدالة الانتقالية ودوافعها الحقوقية والإنسانية والقانونية والسياسية أخذ يتبلور في العديد من دول العالم مع الاهتمام المتزايد أيضا بتحقيق فكرة السلام على المستوى الدولي وانتشار الثقافة الديمقراطية⁽²⁾، مما جعل في السنوات الأخيرة التركيز يتزايد من جانب هيئات المجتمع الدولي ونخص الذكر هيئة الأمم المتحدة التي بادرت بإعطاء مفاهيم تتعلق بمسألة العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع و مجتمعات ما بعد الصراع باعتبارها: « مفهوم يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة »⁽³⁾.

عند التطرق لمفهوم العدالة الانتقالية يتبادر في أذهان الكثيرين أنها تعنى بحماية الحقوق المدنية والسياسية، واستنادها لما جاء في نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في عدم التمييز بين فئات المجتمع في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة مع عدم حرمان أي إنسان من حياته تعسفا، إضافة إلى إعطاء الحق في الممارسة النقابية والجمعوية، كذلك ما يعرف بالتجمعات السلمية المعترف بها باستثناء التي تهدد الأمن القومي والنظام العام، وكفالة الحق في المشاركة السياسية وإدارة شؤون العامة⁽⁴⁾.

¹ - علاء الدين رشوان زيتون، مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة، 2013/02/01، على الموقع: <https://syrianvoices.wordpress.com>

تاريخ الاطلاع: 2017/01/29 بتوقيت 13:58.

² - عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية (حلقة نقاشية حول العدالة الانتقالية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013/05/08، ص 100 - 101. منشور على الرابط:

<http://www.caus.org.lb/Attachments/Transitional%20Justice.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2017/01/26 بتوقيت 12:48.

³ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: « سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ». مجلس الأمن: 23 أوت 2004، وثيقة رقم: S/2004/616، ص 06. الرابط:

UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/01/28 بتوقيت 14:02.

⁴ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مصادق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 1966/12/16. الرابط: <http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2016/10/01 بتوقيت 14:44.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

إن ربط مفهوم العدالة الانتقالية فقط بتفعيل الحقوق المدنية والسياسية لدى المواطن يعتبر تضيق لمفهومها العام الذي يتمثل في التصدي لانتهاكات جميع الحقوق المكفولة للإنسان على الصعيد الدولي، ومنه لا بد من الاهتمام بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طبعاً هذا ما أكدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2006 على أنه: « لا بد وأن تطمح العدالة الانتقالية إلى مساعدة المجتمعات المضطهدة على التحول إلى مجتمعات تنعم بالحرية عن طريق معالجة مظالم الماضي من خلال تدابير تحقق لها مستقبلاً عادلاً...»⁽¹⁾، من خلال هذه الرؤية التي أبدتها المفوضية تكون قد أعطت معنى عام للعدالة الانتقالية التي عليها أن ترقى لضمان كافة الحقوق سواء كانت حقوق مدنية وسياسية أو حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، علماً أن هذه الأخيرة جزء من الإطار القانوني لحقوق الإنسان العالمية، وهو الإطار الذي ينص على أن: « جميع الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ويعتمد كل منها على الآخر »⁽²⁾.

لقد تولدت الضرورة لاحتواء مفهوم العدالة الانتقالية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة الأهمية التي تكتسيها على الصعيد الدولي، حيث تساهم بشكل كبير في بناء قواعد القانون الدولي العام ومنه جاء ضرورة الالتزام بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا ما أكدته مختلف الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في مادتيه [22 – 27] من خلال الإقرار على حق كل إنسان بصفته مكون أساسي لمجتمعه، التمتع بضمانات اجتماعية وحقوق اقتصادية بما يتفق مع موارد كل دولة، إضافة إلى منح كل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية⁽³⁾، كما يعتبر أعمال تلك الحقوق تجسيدا لنصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

من توجهات العدالة الانتقالية، التعامل مع مخلفات انتهاكات الماضي بأسلوب واسع وشامل لذا كان من الضروري التطرق إلى تفعيل [العدالة الجنائية] أيضاً، والتي تم إيلاء أهمية لها في المجتمع الدولي في فترة الثمانينات من

¹ - منشورات الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك 2014، وثيقة رقم: HR/PUB/13/5، ص 01. الرابط:

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05_AR.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/01/26 بتوقيت 13:17.

² - المرجع نفسه، ص 07.

³ - نص المادتين [22 – 27]، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، الرابط:

<http://www.ohchr.org/AR/UDHR/Pages/Language.aspx?LangID=arz>

تاريخ الاطلاع: 2016/04/01 بتوقيت 14:33.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

القرن العشرين، حيث بدأت الهيئات المعنية بحقوق الإنسان تركز على مهام الدولة فيما يتعلق بالعدالة الجنائية⁽¹⁾، هذا ما يؤكد جهود الأمم المتحدة في عملية تحقيق العدالة الجنائية وعليه يعتبر تصميم هيكل نظام العدالة الجنائية ناتج عن الرؤية الجماعية للمجتمع الدولي.

الاهتمام بإعمال نظام عدالة جنائية على الصعيد الدولي من شأنه أن يساهم في إعداد نماذج موحدة تعالج مجال العدالة الجنائية على كافة المستويات، هذا طبعاً يؤدي بدوره إلى مساعدة الدول في تفعيل العدالة الجنائية على مستوياتها الداخلي، ويقتضي نظام العدالة الجنائية معالجة الدور المنوط بالسلطة المنفذة للقانون ونخص الذكر أجهزة الشرطة التي تتصف بالمواجهة المباشرة مع المواطنين حيث يجب ألا يتعارض تنفيذ القانون مع تطبيق المحافظة على حقوق وواجبات الفرد داخل الدولة⁽²⁾، بمعنى آخر تقرب أجهزة الشرطة من المواطن وتحسيسه أن مهمة توفير الأمن داخل المجتمع تعتبر مسؤولية جماعية يشترك فيها كافة فئات المجتمع، كما يجب أن يلتزم هذا الجهاز أثناء تأدية مهامه احترام الحق الإنساني عملاً بما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة منه: « لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه »⁽³⁾.

وقد أصدرت في هذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعون والخامسة والستون قرارين يتضمنان كل من القواعد النموذجية المتعلقة بالتدابير غير الاحتجاجية (قواعد طوكيو) 1990، والغرض من ذلك تحقيق بدائل السجن⁽⁴⁾، أما القرار الثاني شمل مجموعة القواعد المتعلقة بمعاملة السجينات والتدابير الاحتجاجية للمجرمين (قواعد بانكوك) عام 2010⁽⁵⁾.

¹ - فيفيان أوكورنر، كوليت روش وآخرون، ترجمة [يوسف نصر الله، بليغ ياسر جبار]، القوانين النموذجية للعدالة الجنائية خلال الفترات اللاحقة للصراعات، المجلد الثاني، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2008، ص 25. الرابط:

https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/model%20codes%20v2_pdf.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/02/28 بتوقيت 12:12.

² - إبراهيم البيضاوي وآخرون، حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية، مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 219، 221.

³ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، مرجع سابق.

⁴ - منشورات الأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجاجية (قواعد طوكيو)، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، وثيقة رقم: A/RES/45/110، 1990/12/14، ص 249. على الموقع: <http://www.un.org> تاريخ الاطلاع: 2017/03/03 بتوقيت 23:17.

⁵ - منشورات الأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير الاحتجاجية للمجرمين (قواعد بانكوك)، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، وثيقة رقم: A/RES/65/229، 2011/03/16، على الموقع: <http://www.un.org> تاريخ الاطلاع: 2017/03/03 بتوقيت 23:19.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

كما ترسخ العدالة الجنائية أيضا لمبدأ استقلالية السلطة القضائية، بحيث يجب ألا تكون هذه السلطة خاضعة لأي ممارسات من شأنها أن تعرقل مسار إقرار الحق والعدل، عملا بما جاء في نص المادة 15 من القوانين النموذجية للإجراءات الجنائية الصادر عن معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام التي وضحت مقتضيات الاستقلال المتمثلة في الضمانات المؤسساتية للعزل عن الضغط، إضافة إلى كل من الضمانات الفعلية والشكلية لإصدار أحكام قضائية غير متحيزة من شأنها أن تعزز ثقة العامة⁽¹⁾، ومما لاشك فيه أن استقلال القضاء كسلطة الهدف منه ضمان الحقوق على كافة المستويات، كما أنه شرط أساسي لإحقاق المحاكمة العادلة لأي شخص سواء بالنسبة للوقائع أو بالنسبة للقانون⁽²⁾، وعليه يمكن القول أن التطرق لجوانب العدالة الجنائية بشكل تفصيلي هو توضيح لمدى أهمية تطوير هذا المجال وانعكاس ذلك على تكريس مفهوم العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية.

ثانيا: آليات تحقيق العدالة الانتقالية

كما جاء الذكر سالفا أن مفهوم العدالة الانتقالية يتضمن مجموعة من الآليات التي تشكل إطارا لهذا المفهوم، حيث تساهم أساسا في تفعيل عملية الانتقال من حالة الصراع إلى فترة السلم والمضي قدما نحو تحقيق نظام ديمقراطي يكفل احترام حقوق الإنسان ويمنع تكرار مختلف انتهاكات الماضي، ويمكن تلخيص استراتيجيات تحقيق العدالة الانتقالية كالآتي:

أ – البحث عن الحقيقة (لجان تقصي الحقائق):

البحث عن الحقيقة أو الحق في معرفة الحقيقة أمر مكفول للمتضررين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الدول التي تمر بفترة انتقالية السعي من أجل استجلاء الحقيقة بغية الوقوف على الأسباب التي أدت للنزاع ومعالجتها وخلق الثقة بين المواطن ومختلف مؤسساته الوطنية⁽³⁾، أما عن كيفية تجسيد ذلك لابد من تأسيس لجان الحقيقة وجعلها كمنابر مناسبة للنظر في الأسباب الجذرية لانتهاكات الماضي التي مست الحق الإنساني⁽⁴⁾، وقد تميزت لجان الحقيقة باعتبارها هيئات غير قضائية الهدف من إنشائها مكافحة جميع جوانب الإفلات من العقاب، هذا

¹ - فيفيان أوكونر، كوليت روش و آخرون، مرجع سابق، ص 63.

² - علاء بن محمد صالح الهمص، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012، ص 83.

³ - عبد الله سعيد فهد الدوه، المحاكم الخاصة و الاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم (دراسة تحليلية مقارنة بالقوانين والمواثيق الدولية)، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012، ص 57.

⁴ - ادوارد غونزالس وهوارد فارني، البحث عن الحقيقة: عناصر انشاء لجنة حقيقة فاعلة، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013/03/20، ص 03 - 04. على الموقع: <https://www.ictj.org>.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

ما أقرته هيئة الأمم المتحدة عن طريق المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسون حيث كان أساس الاهتمام تكريس مسألة المنع⁽¹⁾.

ب – مبادرات المقاضاة:

ترمي هذه المبادرات إلى ضمان المحاسبة بمعنى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وذلك وفقا للمعايير الدولية والعمل جاهدا على توفير المحاكمة العادلة والحد من الإفلات من العقاب⁽²⁾، طبعاً في هذا الإطار لا بد قبل كل شيء تحقيق دعامة مؤسسية رئيسية للنظم التي تقوم عليها سيادة القانون، والمحاسبة على كافة الأصعدة والجوانب بمعنى النظر في القضايا الجنائية وضمان قيام آليات قانونية فعالة للانتصاف في الدعاوى والمنازعات المدنية وغيرها من المسائل القانونية الهامة التي تنشأ في البيئات الانتقالية⁽³⁾.

ج – جبر الضرر:

في الفترات الانتقالية تكون برامج جبر الضرر والتعويض لفائدة الضحايا عن الانتهاكات التي مست الحق الإنساني، ضرورة لتحقيق العدالة الانتقالية وهذا ما أشارت إليه هيئات المجتمع الدولي من بينها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي أكدت على أهمية تعزيز العمل بشأن تعويض ضحايا الدول التي عانت الصراع على اختلاف أنماطه⁽⁴⁾، كما تم ترسيخه أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان طبقاً لما ورد في المادة الثامنة منه: « لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون »⁽⁵⁾.

¹ - تقرير الأمين العام، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (الإفلات من العقاب)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الستون، نيويورك 2004/02/27، وثيقة رقم: E/CN.4/2004/88، ص 07. على الموقع: <http://www.un.org> تاريخ الاطلاع: 2017/03/09 بتوقيت 00:57.

² - نصح الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، منشورات الأمم المتحدة (مذكرة توجيهية)، 2010، وثيقة رقم: 12-38576، ص 11. على الموقع: <http://sl4c.org> تاريخ الاطلاع: 2017/03/08 بتوقيت 23:55.

³ - سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، مرجع سابق، 16.

⁴ - منشورات الأمم المتحدة، أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات [برامج جبر الضرر]، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك 2009، وثيقة رقم: HR/PUB/09/1، ص 01. الرابط:

UNHCHR-Global-Reparations-Programmes-2008-Arabic.pdf

تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: 2017/03/08.

⁵ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، مرجع سابق.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

بناء على ما تقدم من الملاحظ أن أعمال برامج جبر الضرر والتعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خاصة في الدول التي تعيش فترة أعقاب الصراع، يعتبر عنصر أساسي في أية مبادرة تتعلق بالعدالة الانتقالية، حيث أن هذه البرامج تسعى إلى إحقاق الحق المغتصب، ووسيلة لاعتزاف المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الماضية مع الالتزام العلي بالاستجابة لآثارها والعمل على إيجاد الحلول وتقديم المعالجة⁽¹⁾.

د - الإصلاح المؤسسي:

إن من مكونات العدالة الانتقالية الالتزام بتحويل المؤسسات التي كانت طرف في النزاع إلى مؤسسات تدعم السلام وحماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات الخطيرة طبعاً عن طريق العمل على تعزيز ثقافة احترام سيادة القانون مع اصلاح وعصرنة مختلف المؤسسات الوطنية، كما يعتبر الإصلاح المؤسسي بعد رئيسي من أبعاد العدالة الانتقالية حيث ينطوي على إمكانية إطلاق قوى التغيير الهيكلي⁽²⁾، وعلى هذا الأساس أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أهمية الأخذ ببرامج الإصلاح المؤسسي في الفترات الانتقالية⁽³⁾، لكن الإصلاح المؤسسي لا بد أن تتماشى معه عملية فحص السجلات التي تعتبر جانب هام في اصلاح الموظفين لدى المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية، طبعاً من أجل تحقيق الاستقامة للعاملين في الخدمة العامة⁽⁴⁾.

هـ - المشاورات الوطنية:

إن الانصات إلى الأشخاص الذين تضرروا جراء الانتهاكات الماضية، عنصر فعال في توفير القاعدة الأساسية لمفهوم العدالة الانتقالية، لذا يجب أن تتلاءم برامج العدالة الانتقالية مع ظروف وبيئة المجتمع الذي يعيش

¹ - ليزا ماغاريل، التعويض: نظرياً وعملياً، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 2007، ص 01. على الموقع: <https://www.ictj.org>.

² - منشورات الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص 44.

³ - منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية عشر، نيويورك 2009، وثيقة رقم: A/HRC/12/18، ص 15. على الموقع:

<http://www.ohchr.org/AR/Issues/RuleOfLaw/Pages/TransitionalJustice.aspx>

تاريخ الاطلاع: 2017/01/28 بتوقيت 13:59

⁴ - منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع [فحص السجلات: إطار تشغيلي]، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك 2006، وثيقة رقم: HR/PUB/06/5، ص 04. الرابط:

UNHCHR-Global-Vetting-Framework-2006-Arabic.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017./03/08

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

فترة انتقالية⁽¹⁾، وعليه يمكن القول أن المشاورات الوطنية من شأنها أن ترتقي بحقوق الإنسان حيث أن برامج العدالة الانتقالية الناجحة ترتبط أساسا بتوفر المشاركة العامة المجدية⁽²⁾.

المحور الثاني: العدالة الانتقالية ومدى تكريسها لمفهوم الديمقراطية

أولا: تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

1 - مفهوم الديمقراطية: إن سيرورة التحول الديمقراطي أو الانتقال من مجتمع اللاديمقراطية إلى مجتمع أكثر ديمقراطية، يتطلب فهم صحيح لمعنى الديمقراطية التي تشمل بوجه عام المساواة في الحقوق المدنية والسياسية مع إعطاء الاعتبار لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث أن هذين الأخيرين يؤثران فعلا في نوعية الديمقراطية وفي الأخير استحالة تأسيس الديمقراطية بصفة عامة⁽³⁾.

الديمقراطية استنادا إلى مفهومها المعاصر تعتبر منهج لاتخاذ القرارات من قبل الملزمين بها، ويتسم ذلك بثلاث عناصر ضرورية لتطبيق وممارسة الديمقراطية، إذ لا بد من منح المواطن الحق في ممارسة السلطة، مع ضمان الحق في المساءلة [العلاقة بين الحاكم والمحكوم]، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق المساواة والعدالة⁽⁴⁾، وعليه يمكن القول أن هذه العناصر تضمن الجودة في أي عملية تحول ديمقراطي.

لقد أقرت في هذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن الديمقراطية إحدى المثل العليا المعترف بها على الصعيد الدولي، حيث: « تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى مشاركتها في جميع نواحي حياتها »⁽⁵⁾، وعلى الرغم من عدم ذكر مصطلح الديمقراطية في

¹ - أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات [المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية]، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2009، وثيقة رقم: HR/PUB/09/2، ص 02. على الموقع: <http://sl4c.org>. تاريخ الاطلاع: 2017/03/08 بتوقيت 00:00.

² - نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص 14.

³ - غيورغ سورسن (ترجمة عفاف البطاينة)، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2015، ص 42.

⁴ - تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والعشرون، وثيقة رقم: A/HRC/22/29، ص 06. على الموقع: www.ohchr.org/AR/Issues/RuleOfLaw/Pages/Democracy.aspx

تاريخ الاطلاع: 2017/01/26 بتوقيت 12:46.

⁵ - هيئة الأمم المتحدة، الديمقراطية نظرة عامة [قضايا عالمية]، على الموقع:

<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html>

تاريخ الاطلاع: 2017/01/26 بتوقيت 13:00.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلا أن العبارة الافتتاحية للميثاق تضمنت ذلك بصفة غير مباشرة: « نحن شعوب الأمم المتحدة...»⁽¹⁾، فالمقصود بهذه العبارة أصلا هو أن إرادة الشعب أساس الشرعية لهذه الدول بصفة خاصة، والأمم المتحدة بصفة عامة.

إن إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993 قد وضع بعين الاعتبار في محتواه التغيرات والمستجدات الواقعة على المستوى الدولي لذا سَلَّم بضرورة تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترام مبدأ المساواة في الحقوق ونظمه سواء كانت سياسية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، ذلك من منطلق اعتبار أن أساس قيام الديمقراطية إرادة الشعب المعبر عنها بحريته في تقرير هذه النظم⁽²⁾.

2 - أسس ومقومات الديمقراطية:

تتضمن الديمقراطية كمفهوم مجموعة من المقومات والمبادئ التي تعتبر أساس تميزها، ويمكن تلخيص ذلك في الإطار الشكلي للديمقراطية الذي يركز أساسا على أنها منبر للمواطنين في اتخاذ قراراتهم والتأسيس لدستور يرسى دعائم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مع ضرورة إيلاء الأهمية لحكم الأغلبية والابتعاد عن حصر الحكم للأقلية⁽³⁾. الممارسة الفعلية لمفهوم الديمقراطية طبقا لما ورد في قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والخمسون تتحكم فيها عدة وسائل تتلخص في تشجيع التعددية وضمان الحريات الأساسية، مع ضمان تحقيق التنمية عملا بما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، إرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان⁽⁴⁾.

¹ - ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تم التوقيع بتاريخ 1945/08/26 بالولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ النفاذ في 1945/10/24. الرابط:

http://www.mfa.gov.eg/Lists/Treaties%20DB/Attachments/13/un_charter_ar.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/02/27 بتوقيت 16:00.

² - منشورات الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان [14 - 25 جوان 1993]، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، نيويورك 2013، ص 20. الرابط:

www.ohchr.org/Documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf

تاريخ الاطلاع: 2017/03/12 بتوقيت 09:16.

³ - أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2010، ص 328، 330.

⁴ - تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، منشورات الأمم المتحدة، وثيقة رقم: A/RES/55/96. 2001/02/28. الرابط:

http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_RES_55_096.pdf

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

ثانيا: إشكالية تطبيق العدالة الانتقالية:

1 - العدالة الانتقالية ومفهوم الديمقراطية:

من خلال التمعن في مفهومي العدالة الانتقالية والديمقراطية يمكن القول على أنه يوجد تفاعلات كبيرة بينهما، بمعنى أن وظيفة العدالة الانتقالية تتقاطع مع مجالات مفهوم الديمقراطية بصفة عامة وبالأخص لدى المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع العلم أيضا أن حقل العدالة الانتقالية هدفه الأساسي خلق حالة من التوافق والسلام التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء نظام ديمقراطي يمنع تكرار انتهاكات الماضي التي تطال الحق الإنساني بمختلف جوانبه⁽¹⁾.

ومن أساسيات بناء السلام والمصالحة الوطنية في دول ما بعد الصراع هو تقوية الديمقراطية حيث لا يمكن تحقيق عملية التحول الديمقراطي إلا عن طريق مواجهة الماضي والعمل بالمبادئ المرسخة في المواثيق الدولية المنادية بضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، في هذا الصدد يمكن الملاحظة على أن مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط دائما بعمليات التحول الديمقراطي حيث أصبح من حتميات تحقيق النجاح في الخروج من أزمت الماضي وبناء مستقبل يركز على دعائم عدم التكرار.

التفاعل الموجود بين العدالة الانتقالية والديمقراطية يظهر جليا في اشتراكهما وتداخلهما من حيث الأسس والمبادئ إضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها، فالعدالة الانتقالية بواسطة آلياتها تسعى لحماية الحق الإنساني وهذا يعتبر من أساسيات الديمقراطية، وضرورة تحقيق ثقافة سيادة القانون مما يرسخ لمبدأ المساواة - [تحقيق المحاكمة العادلة، الفصل بين السلطات، المشاركة في صنع القرارات] - والابتعاد عن كل تمييز مع الاحاح في ذلك على الالتزام التام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽²⁾، في هذا الصدد أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورتها الثانية والعشرون على الترابط الموجود بين مبادئ النظام الديمقراطي الفاعل وسيادة القانون⁽³⁾.

إن جلّ آليات تحقيق العدالة الانتقالية تجعل من مبادئ الديمقراطية مرجعية أساسية لها من خلال مراعاتها للقواعد والمعايير الدولية التي بدورها تكرر الحقوق والواجبات المتعلقة بالحق في العدالة، وكشف الحقيقة،

تاريخ الاطلاع: 2017/03/03 بتوقيت 23:26.

¹ - علاء الدين رشوان زيتون، مرجع سابق.

² - ليان مكاي، [تحرير: أدبوالي أجادي وفيغيان أوكونور] وآخرون، نحو ثقافة سيادة القانون (دليل عملي)، منشورات معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، الطبعة الأولى، 2015، ص 12. على الموقع:

<https://www.usip.org/publications/2015/12/toward-rule-law-culture-arabic>

تاريخ الاطلاع: 2017/03/11 بتوقيت 14:45.

³ - دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 08.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

وجبر الضرر مع ضمان عدم تكرار الانتهاكات التي مست الحق الإنساني⁽¹⁾، إضافة إلى فتح باب المشاورات الوطنية الذي بدوره يعزز مشاركة أصحاب المصلحة خاصة ضحايا الانتهاكات الماضية - [ضمان حرية التعبير] - والمساواة بين الجنسين⁽²⁾.

بناء على ما تم تفصيله حول مفهومي العدالة الانتقالية والديمقراطية يمكن التأكيد على وجود تداخل في الأدوار والوظائف بين المفهومين، فالعدالة الانتقالية أصلا غايتها مواجهة مختلف التحديات التي تعرقل سبل تعزيز وتوطيد الديمقراطية⁽³⁾.

2 - تجارب العدالة الانتقالية:

قبل التطرق إلى مختلف التجارب المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة تتمثل في الارتباط اللصيق بين العدالة والانتقال بمعنى آخر أنه دائما ما يتناول مفهوم العدالة الانتقالية عمليات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية، وعلى هذا الأساس يتبادر إلى الأذهان أن الفترة التي سبقت عملية التحول الديمقراطي كانت تخضع لنظام حكم تسلطي أو احتلال أجنبي وكما هو معلوم أن هذه الفترات تتسم بالغياب التام لقيم ومبادئ الديمقراطية وفي سياق ذلك تولدت حتمية أعمال العناصر التي تضمنتها العدالة الانتقالية أثناء عملية الانتقال الديمقراطي.

قد شهدت فترة أواخر الثمانينات من القرن الماضي موجة تغيير، ولاسيما ما يعرف « بالموجة الثالثة » والتي كان الهدف منها إرساء مبادئ وقيم الديمقراطية على كافة المستويات، وكان نظام العدالة الانتقالية مطروحا على حركات التغيير التي مست بلدان أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا وأفريقيا وآسيا، شكلت هذه الفترة توافقا دوليا حول الحاجة لمعايير العدالة الانتقالية من أجل الحد من انتهاكات حقوق الإنسان الماضية ومنع حدوث تكرارها مستقبلا، ومنه استخدمت هذه الدول في مرحلتها الانتقالية مجموعة الآليات المندرجة ضمن مفهوم العدالة الانتقالية لغرض المحاسبة على الماضي وبناء دولة ديمقراطية في المستقبل، وقد جاء هذا الاستخدام نتيجة تأكيد العديد من

¹ - نصح الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص. 05.

² - أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات [المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية]، مرجع سابق، ص 02 - 03.

³ - دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص. 12.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

الدراسات الحديثة على أن فكرة تحقيق السلام في المجتمعات التي عانت الصراع لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تنفيذ آليات العدالة⁽¹⁾، وعليه تتلخص مختلف التجارب الدولية لتحقيق العدالة الانتقالية كآلاتي:

أ - وسط وشرق أوروبا: في عام 1989 تحديدا تم إطلاق على هذه الفترة تسمية " الفترة السحرية " لأوروبا الشرقية، ونقطة انطلاق لموجات التغيير في أوروبا بشكل عام، حيث بدأت ملامح حركة تغييرية تظهر في أفق "بولونيا" بعد نشأة حركة التضامن في الداخل وسعيها نحو التغيير التدريجي وإحلال الديمقراطية عن طريق تقبل النظام القديم الرضوخ لاحتمة الانتقال الديمقراطي، طبعاً نتج ذلك بسبب قوة الضغط التي فرضها المجتمع المدني، إلا أن "بولونيا" نتيجة تقبل النظام القديم للإصلاح لم تعمل بالمفعول الرجعي للنظام القانوني المعمول به آنفاً، بمعنى الإبقاء على الاستمرارية القانونية بين النظامين القديم والجديد من دون أي قطيعة بينهما⁽²⁾، كذلك ألمانيا مرت بفترة انتقالية تعود إلى حقبة سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين عام 1990، حيث تم القيام بالمساءلة والتحقيق في انتهاكات الماضي ومنح التعويض للضحايا- (آليات العدالة الانتقالية) - وبالتالي فالتجربة الألمانية كانت عكس البولونية حيث أخذت بالمفعول الرجعي للنظام القانوني⁽³⁾.

ب - أمريكا اللاتينية: من أبرز تجارب القارة حول تحقيق العدالة الانتقالية كانت في الأرجنتين التي عرفت منذ عام 1976 إلى 1983 حكماً تسلطياً، لكن بعد استرجاع الحكم المدني قامت بسلسلة من الإجراءات التي من شأنها أن ترسخ لقيم الديمقراطية وتحد من انتهاكات حقوق الإنسان، لكن كل المحاولات باءت بالفشل بسبب عدم تحقيقها للهدف المنشود المتمثل في كسب ثقة المواطن وامتد ذلك إلى غاية عام 2003 حينما قامت الأرجنتين عبر مؤسساتها باتخاذ استراتيجيات تحقيق العدالة الانتقالية المتمثلة في المحاسبة عن انتهاكات الماضي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية، هذه الخطوة التي قامت بها الأرجنتين جعلتها تنجح في تعزيز وتوطيد الديمقراطية في فترتها الانتقالية⁽⁴⁾.

¹ - المركز السوري للدراسات والأبحاث، العدالة الانتقالية، 2012/02/21، على الموقع: <http://www.dirasat.ws>. تاريخ الاطلاع: 2017/03/15 بتوقيت 19:45.

² - عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية (حلقة نقاشية حول العدالة الانتقالية)، مرجع سابق، ص 116.

³ - المرجع نفسه، ص 122.

⁴ - فتحي سيد فرج، معوقات العدالة الانتقالية، الحوار المتمدن - العدد 5429، 2017/02/11، على الموقع: www.ahewar.org. تاريخ الاطلاع: 2017/03/16 بتوقيت 13:30.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

ج - إفريقيا: من أهم تجارب القارة الإفريقية في مجال تحقيق العدالة الانتقالية والوصول إلى انتقال ديمقراطي ناجح، تجربة جنوب إفريقيا بعد الصراع الذي عرفته في فترة التسعينات بسبب النظام العنصري الذي أدى إلى نزاع عرقي، ومعالجة مخلفات هذا الصراع تم إنشاء « لجنة الحقيقة والمصالحة » عام 1995 من أجل الكشف عن المسؤولين في ارتكاب تلك الانتهاكات⁽¹⁾، مع القيام بإصلاح مؤسسي الذي بدأ بإقرار دستور جديد في جنوب إفريقيا عام 1997 حيث ورد في محتواه التأكيد على ضرورة الالتزام بضمان الحقوق على كافة الأصعدة واحترام المعايير والمواثيق الدولية⁽²⁾.

د - العالم العربي: تعتبر المغرب أول دولة عربية أقدمت على معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باستنادها على استراتيجيات تحقيق العدالة الانتقالية، حيث تم إنشاء أول هيئة « إنصاف ومصالحة » على مستوى الوطن العربي وقد أوليت لها مهام تسوية ملف انتهاكات الماضي للفترة الممتدة من عام 1956 إلى 1999، لكن لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا الصدد تتمثل في أن نشأة هذه الهيئة كانت في ظل استمرار نظام الحكم وليس عقب انهياره، أي أن التحول الديمقراطي الذي شهده المغرب جاء من أعلى حيث قادته النخبة الحاكمة التي رأت حتمية القيام بمجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية⁽³⁾، كذلك شهدت الجزائر فترة انتقالية عقب أحداث العشرية السوداء التي عرفت موجة صراع حاد كادت تعصف بكيان الدولة، ويرجع سبب ذلك انعدام الثقافة الديمقراطية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة مع حتمية الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية التي كانت بدايتها بإصدار دستور 1989، ونتيجة الهزات التي عرفتها الجزائر بسبب أوضاع تلك الحقبة تم البحث على سبل من أجل الحد من النزاع حيث تبلور ذلك بإصدار دستور جديد عام 1996.

لكن على الرغم من الإصلاحات الدستورية إلا أن النزاع بقي قائما خاصة في مسائل محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات الماضي وتعويض الضحايا، وفي هذا الشأن تم إصدار قانون الوئام المدني عام 1999 الذي جاء بعد قانون الرحمة، وقد ورد في محتوى قانون الوئام المدني بشكل عام القيام بتوفير تدابير خاصة يعالج من خلالها موضوع الأشخاص المتورطين في جلّ انتهاكات الماضي التي طالت الحق الإنساني وذلك بمنحهم الفرصة للتوقف عن

¹ - علاء الدين رشوان زيتون، مرجع سابق.

² - منشورات الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص. 47.

³ - محمد مالكي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب (قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة)، ندوة سنوية للشبكة العربية للتسامح [العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في العالم العربي]، لبنان، 20 - 22 أبريل 2012، ص 04. على الموقع: <http://www.tasamuhnet.org>. تاريخ الاطلاع: 2017/03/18 بتوقيت 22:11.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

هذه الانتهاكات مع إعادة إدماجهم في المجتمع، إلا أن البطء في العمل بما جاء في محتوى قانون الوثام المدني ورفض بعض المتضررين من انتهاكات الماضي لهذا المشروع جعل فشله حتمي، مما أدى فيما بعد إلى إصدار أمر رقم 06 - 01 مؤرخ في 27 فبراير 2006 يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الميثاق جاء وفق استفتاء شعبي عام 2005 (اشراك جميع فئات المجتمع) وهذا أمر مهم في الفترات الانتقالية لأن من شأنه أن يحدد الثقة بين الفرد ومؤسسات دولته التي غابت بسبب الصراع، وقد ورد في محتوى الميثاق العديد من الخطوات والإجراءات الرامية إلى استتباب السلم كما تم تعزيز ذلك بالعديد من المراسيم الرئاسية المتمثلة في المرسوم الرئاسي رقم 06 - 93 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، إضافة إلى مرسوم رئاسي آخر رقم 06 - 94 المتعلق بإعانة الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب⁽¹⁾.

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية من ثورات داخلية في إطار ما يسمى "بالربيع العربي" والتي اعتبرها البعض أيضا موجة رابعة من موجات التحول الديمقراطي اجتاحت المنطقة العربية جعل الاهتمام بمفهوم العدالة الانتقالية يتزايد، حيث بدأت أول ملامح التغيير في تونس عقب ما يطلق عليه « ثورة الكرامة » في 14/01/2011 التي أدت إلى تغيير النظام القديم والتأسيس لانتقال ديمقراطي، تبعا لهذه الأحداث كان من الضروري التطرق إلى استراتيجيات تحقيق العدالة الانتقالية وهذا ما تجسد من خلال إصدار قانون أساسي عدد 53 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها⁽²⁾، حيث تم اعتبار هذا القانون إطار عمل شامل لمعالجة انتهاكات الماضي في الفترة الممتدة من عام 1955 إلى 2013 من خلال الكشف عن الحقيقة وتقديم جبر الضرر للضحايا مع السعي للمحاسبة الجنائية هذا الأمر أفرز نشوء "هيئة الحقيقة والكرامة" من أجل توجيه عملية الكشف عن الحقيقة في تونس عام 2014، على أساس ما قامت به تونس في فترتها الانتقالية إلى يومنا هذا من إصلاحات دستورية وقانونية ومؤسسية يمكن التأكيد على أنها نجحت إلى حد ما في التأسيس لمرحلة انتقالية ذات مصداقية ترسخ لقيم ومبادئ الديمقراطية⁽³⁾، كما يوجد أيضا نقطة مهمة تحسب لصالح تونس تمثلت في عدم

¹ - أمر رقم 06 - 01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11، 28/02/2006. على الموقع: www.joradp.dz.

² - نوال لصلح، قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد الأول، 2017، ص. 136.

³ - ريم القنطري، تونس في مرحلة انتقالية، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2015، على الموقع: <https://www.ictj.org>. تاريخ الاطلاع: 2017/03/21 بتوقيت 15:30.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

قضائها على بقايا العهد القديم بل تم الاستفادة من خبراتهم وهذا كان ناتج عن التدقيق المعتمد في عملية المحاسبة حتى لا تصبح العدالة الانتقالية إلى عدالة انتقامية⁽¹⁾.

لقد مرت مصر أيضا في السنوات الأخيرة بما يسمى بالربيع العربي والتي بدأت بانتفاضة شعبية مع محاولات من الأجهزة الأمنية والعسكرية لإيقافها آنذاك بتاريخ 25 يناير 2011، إلا أن ذلك باء بالفشل وتم إسقاط الحكم السابق، مع التوجه في نفس الوقت إلى مرحلة انتقالية الهدف منها الحد من انتهاكات الماضي وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية بواسطة اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الدستورية، لكن بعد الإعلان الدستوري في مصر ثار نوع من التساؤل والشك لدى مختلف فئات المجتمع في مصر حول محتوى بعض مواده، وقد جاءت هذه الشكوك متلازمة مع ظهور بعض الاختلافات الأيديولوجية في مصر مما نتج عن ذلك ما يسمى بالانقلاب العسكري، أو الثورة المضادة فكل اتجاه أعطى التسمية السياسية التي تخدمه⁽²⁾، وعلى هذا الأساس اعتبر البعض الأوضاع في مصر حالة وسط بين الفشل والنجاح⁽³⁾.

أما ليبيا وسوريا عملية الانتقال الديمقراطي فيها بدأت من الأعلى (عسكريا)، حيث كان بواورها انتفاضة شعبية مع تدخل أمني لضبط الأوضاع لكن هذا الأمر لم يتم معالجته بل تطور إلى نزاع مسلح في الداخل، إلا أن ليبيا تختلف أوضاعها عن سوريا حيث أن ليبيا تم إزاحة نظام الحكم السابق بتاريخ 2011/10/23 بعد ذلك دخلت ليبيا فترة انتقالية لا بد فيها من أعمال استراتيجية تحقيق العدالة الانتقالية وبالتالي تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح، لكن التركيبة الداخلية التي تتسم بها ليبيا [نظام يعتمد على القبيلة] جعلت الوضع في هذا البلد أكثر تعقيدا حيث ظهرت أطراف متنازعة على السلطة وأبرز دليل على ذلك « وجود حكومتين واحدة في طرابلس والأخرى في طبرق... »⁽⁴⁾، مع غياب تام لمؤسسات الدولة هذا ما صعد الخلاف إلى أن وصل للنزاع المسلح، ونتيجة هذه الأوضاع الأمنية المتزايدة ظهرت المجموعات الإرهابية المتطرفة داخل ليبيا ولا زالت الأوضاع على حالها إلى يومنا هذا، لكن سوريا كما جاء الذكر آنفا وضعها يختلف عن ليبيا، فنظام الحكم فيها لا يزال قائما لحد الآن منذ عام 2011 لكن الأوضاع الأمنية متزايدة إذ دخلت في نزاع داخلي مسلح إضافة إلى ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة "داعش" على

¹ - نوال لصلح، مرجع سابق، ص 146.

² - أحمد إسماعيل أحمد عبد الهادي، الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد الربيع العربي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، عدد 11، 2017، ص 82 - 83.

³ - الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، شرق الكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 80.

⁴ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، 2011، ص 126.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

مدار سبع سنوات، مع العلم أيضا أن النزاع الحاصل في سوريا تتحكم فيه عوامل خارجية بحتة إقليمية ودولية، لكن بالرغم من ذلك يبقى الحل في سوريا مرتبط بضرورة تحقيق المشاورات الوطنية وإعداد مشروع قانون لإرساء العدالة الانتقالية من أجل تحقيق مرحلة انتقالية ناجحة، أي لا بد على جميع الأطراف المتنازعة في سوريا أن تولي الاهتمام للداخل على الخارج.

الخاتمة:

بناء على ما سبق ذكره، يمكن الوصول إلى عدة نتائج من أهمها أن العدالة الانتقالية مفهوم له ارتباط وثيق بالفترات الانتقالية التي تعيشها مجتمعات ما بعد الصراع، وهذا ما يظهر في المصطلح أصلا "عدالة، انتقالية" ومنه يمكن التأكيد على أن العدالة الانتقالية وليدة موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم وانتشار الثقافة الديمقراطية.

وقد تم التوصل أيضا في هذه الدراسة إلى أن العدالة الانتقالية والديمقراطية مفهومان يعززان تواجد كل منهما الآخر، فالديمقراطية الجيدة [Good Democracy] تفعيلها يعتمد على مؤشرات متعددة تلخص في سيادة القانون والمساءلة، إشراك من لهم مصلحة في بناء مؤسسات الدولة (المجتمع المدني)، كفالة الحقوق على مختلف الأصعدة، إضافة إلى احترام القواعد والمعايير الدولية، وعلى هذا الأساس أخذ على عاتقه مفهوم العدالة الانتقالية بواسطة آلياته تحقيق تلك المؤشرات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية.

إن تسليط الضوء على التجارب الدولية السابقة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية أمر مهم من أجل استخلاص الدروس والاستفادة من النجاحات التي حققتها هذه التجارب، مع وجوب التمعن في الأخطاء والثغرات من أجل تجنبها، لكن لا يمكن الأخذ بتجربة سابقة كنموذج واسقاطها على بيئة أخرى فالكثير من التجارب السابقة في مجال تحقيق العدالة الانتقالية أكدت على أنها تختلف من بيئة لأخرى ويرجع سبب ذلك إلى ظروف كل دولة الخاصة، لذا من المستحيل وضع نموذج أو عدة نماذج عالمية ثابتة حول كيفية مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية⁽¹⁾، أخيرا يمكن القول أن المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية يتوجب عليها بعث مشروع مبني على قراءات جديدة تعيد النظر في علاقة المواطن بالسلطة، والتأسيس إلى ثورة اجتماعية اقتصادية ثقافية وكخلاصة عامة لا بد من التأكيد على أن تجسيد الديمقراطية في المجتمع العربي خاصة مشروط بضرورة الاعتراف بالآخر المختلف لا تسامحا وإنما كفرد من أفراد المجتمع الواحد يتساوون في الحقوق والواجبات، فالفرد يعتبر جزء من الحقيقة القائمة.

¹ - علاء الدين رشوان زيتون، مرجع سابق.

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- إبراهيم البيضاني وآخرون، حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية، مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- عبد الله سعيد فهد الدوه، المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012.
- علاء بن محمد صالح الهمص، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012.
- غيورغ سورسن، ترجمة عفاف البطاينة، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2015.
- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، شرق الكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

❖ المجالات:

- أحمد إسماعيل أحمد عبد الهادي، الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد الربيع العربي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، عدد 11، 2017.
- أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2010.
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 32، 2011.
- نوال لصلج، قانون العدالة الانتقالية في تونس بين استئصال النظام السابق واستقطابه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، العدد الأول، 2017.

❖ وثائق الأمم المتحدة:

- منشورات الأمم المتحدة، أدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات [برامج جبر الضرر]، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك 2009، وثيقة رقم: HR/PUB/09/1. الرابط: UNHCHR-Global-Reparations-Programmes-2008-Arabic.pdf

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

- أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات [المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية]، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 2009، وثيقة رقم: HR/PUB/09/2. الموقع: <http://sl4c.org>.
- منشورات الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك 2014، وثيقة رقم: HR/PUB/13/5. الرابط: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-13-05_AR.pdf
- منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان "14 - 25 جوان 1993، نيويورك 2013، الرابط: www.ohchr.org/Documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf
- منشورات الأمم المتحدة، تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، نيويورك 2001، وثيقة رقم: A/RES/55/96. الرابط: http://www.un.org/arabic/documents/GARes/55/A_RES_55_096.pdf
- تقرير الأمين العام، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الستون، نيويورك 2004، وثيقة رقم: E/CN.4/2004/8. الموقع: <http://www.un.org>
- منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية عشر، نيويورك 2009، وثيقة رقم: A/HRC/12/18. الموقع: <http://www.ohchr.org/AR/Issues/RuleOfLaw/Pages/TransitionalJustice.aspx>
- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والعشرون، وثيقة رقم: A/HRC/22/29. الموقع: www.ohchr.org/AR/Issues/RuleOfLaw/Pages/Democracy.aspx
- منشورات الأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجاجية "قواعد طوكيو"، الجمعية العامة، قرارات الدورة الخامسة والأربعون، 1990، وثيقة رقم: A/RES/45/110. الموقع: <http://www.un.org>
- منشورات الأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير الاحتجاجية للمجرمين "قواعد بانكوك"، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، 2011، وثيقة رقم: A/RES/65/229. الموقع: <http://www.un.org>

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: « سيادة القانون و العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ». مجلس الأمن: 23 أوت 2004، رقم الوثيقة: S/2004/616. الرابط: UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf
- نخب الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، منشورات الأمم المتحدة (مذكرة توجيهية)، 2010، وثيقة رقم: 12-38576. الموقع: <http://sl4c.org>.

❖ الاتفاقيات والإعلانات الدولية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966. الرابط: http://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966. الرابط: <http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. الرابط: <http://www.ohchr.org/AR/UDHR/Pages/Language.aspx?LangID=arz>
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1945. الرابط: http://www.mfa.gov.eg/Lists/Treaties%20DB/Attachments/13/un_charter_ar.pdf

❖ الأبحاث والدراسات:

- ادوارد غونزالس وهوارد فارني، البحث عن الحقيقة: عناصر انشاء لجنة حقيقة فاعلة، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013. الموقع: <https://www.ictj.org>.
- محمد مالكي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب (قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة)، لبنان، 20 - 22 أبريل 2012، الرابط: <http://www.tasamuhnet.org>.
- ليان مكاي، [تحرير: أديوالي أجاوي وفيغيان أكونور] وآخرون، نحو ثقافة سيادة القانون (دليل عملي)، منشورات معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، الطبعة الأولى، 2015. الموقع: <https://www.usip.org/publications/2015/12/toward-rule-law-culture-arabic>
- ليزا ماغاريل، التعويض: نظريا وعمليا، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 2007. الموقع: <https://www.ictj.org>
- ريم القنطري، تونس في مرحلة انتقالية، منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2015. الموقع: <https://www.ictj.org>
- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية "حلقة نقاشية حول العدالة الانتقالية"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013. الرابط:

دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديمقراطية

<http://www.caus.org.lb/Attachments/Transitional%20Justice.pdf>

- فيفيان أوكونر، كوليت روش وآخرون، ترجمة [يوسف نصر الله، بليغ ياسر جبارة]، القوانين النموذجية للعدالة الجنائية خلال الفترات اللاحقة للصراعات، المجلد الثاني، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2008، الرابط:

https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/model%20codes%2pdf0v2_pdf

- منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع [فحص السجلات: إطار تشغيلي]، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك 2006، وثيقة رقم: UNHCHR-Global-Vetting-Framework-2006-Arabic.pdf. الرابط: HR/PUB/06/5

❖ نصوص قانونية:

- أمر رقم 06 - 01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 11، 2006/02/28. الموقع: www.joradp.dz

❖ مواقع إلكترونية:

- حسين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/02/14. الموقع: <http://studies.aljazeera.net>

- علاء الدين رشوان زيتون، مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة، 2013/02/01، الموقع: <https://syrianvoices.wordpress.com>

- فتحي سيد فرج، معوقات العدالة الانتقالية، الحوار المتمدن - العدد 5429، 2017/02/11، الموقع: <http://www.ahewar.org>

- مروة نظير، العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية، الشبكة العربية العالمية، 2011/05/10، الموقع: <http://www.globalarabnetwork.com>

- المركز السوري للدراسات والأبحاث، العدالة الانتقالية، 2012/02/21، الموقع:

<http://www.dirasat.ws>

- هيئة الأمم المتحدة، الديمقراطية نظرة عامة [قضايا عالمية]، الموقع:

<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html>